

ملخص الاجتماع

الأردن: قدرات محلية لتحقيق السلام

ملخص لورشة عمل حول التحليل والاستجابة للنزاعات والتوترات الناتجة عن أزمة اللاجئين السوريين، عمان، الأردن، حزيران 2014.

مقدمة

إن فهم أسباب النزاعات بشكل تام (بما يتعدى مجرد وجود اللاجئين)، ومعالجتها بشكل ملائم، يتطلب تحليل الإطار العام بشكل معمق. وأي محاولة للقيام بتحليل الإطار العام بشكل فاعل، أو لتقوية شبكات المعرفة للإنذار المبكر، يجب أن تبدأ من الأطراف المحلية.

مع ذلك، غالباً ما يتم استبعاد الأطراف المحلية من معظم التحليلات والردود الناتجة، مما يؤدي إلى آثار سلبية على السياسات والبرمجيات. من خلال مشروع قدرات لتحقيق السلام، تهدف منظمة سيفرورد (Saferworld) و (Conciliation Resources) لإظهار منظور المجتمعات وآراءها وتحليلها لآثار تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن، وتوفير قناة اتصال بين هذه الأطراف والأطراف العاملة على المستويين الوطني والعالمي.

نبذة حول ورشة العمل

كجزء من مشروع "أدوات للاستقرار" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، دخلت كل من سيفرورد (Saferworld) و (Conciliation Resources) شراكة مع مؤسسة الإغاثة الإنسانية ومركز هوية لتوفير مساحة للجهات الفاعلة في المجتمع المحلي، وبالأخص المنظمات المجتمعية والبلديات المحلية لتحديد أسباب وحلول التوترات الناتجة من تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن. تضمن ذلك تدريب على

لقد شهدت الأزمة السورية الممتدة تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين إلى الأردن، مع توقعات لتنامي هذه الأعداد لتصل إلى 800,000 مع نهاية عام 2014. سينضم هؤلاء إلى ما يقارب 29,000 لاجيء من العراق، وحوالي 4,000 آخرين من السودان والصومال ودول أخرى، بالإضافة إلى آلاف آخرين غير مسجلين مع UNHCR، مفوضية الأمم المتحدة للاجئين¹. في حين يبدأ الكثير من اللاجئين رحلتهم في واحد من مخيمات اللاجئين في الأردن، فإن معظمهم يرحلون بعد الوصول. إن ما يقارب نصف مليون لاجيء سوري يعيشون في مناطق مدنية في الأردن². إن تدفق اللاجئين السوريين يؤثر على المجتمعات الأردنية المضيفة بشكل متزايد، والتي تعاني من التحديات ذاتها التي يعاني منها اللاجئين – ارتفاع تكاليف المعيشة والسكن والخدمات العامة التي تعاني من طلب كبير³ – الأمر الذي يؤدي إلى توترات بين المجموعتين⁴.

¹ <http://www.unhcr.org/5385de2c9.html>

² <http://www.care-international.org/news/press-releases/emergency-response/urban-syrian-refugees-struggle-to-make-ends-meet-in-jordan.aspx>

³ المرجع السابق نفسه. أجابت 20% من تم مقابلتهم – الأسر الأردنية الأكثر عرضة – أنهم يعانون لتغطية حاجاتهم الغذائية.

ضغوطات كبيرة على الموارد، وواحدة من المشكلات الواضحة فوراً مشكلة جمع النفايات، التي زادت من 80 إلى 200 طن. ممثلة من بلدية المفرق

منذ وصول اللاجئين السوريين، هناك فجوة متزايدة بين ما هو لازم وما هو متوفر، مما يساهم في النزاع بين المجتمعات السورية والأردنية، وبين البلديات ودوائرهم الانتخابية (جمهور الناخبين). تم الشعور بالضغط على البنية التحتية من جهات عدة: زيادة حركة السير، نقص المياه، صعوبة الحصول على الخدمات الطبية والأدوية، زيادة أسعار إيجار السكن، وانتهاء خدمات جمع والتخلص من النفايات في العديد من المدن حول الأردن. أدت المشاكل البيئية وبالذات المتعلقة بأيام جمع النفايات في بعض الأحيان إلى العنف، مثلاً بين موظفي جمع النفايات والمجتمع، أو بين السوريين والأردنيين بسبب الانطباعات السائدة حول اختلافات ثقافية متعلقة بالتعامل مع النفايات.

توترات بين الأردنيين والسوريين حول الوظائف

لقد وضعت العديد من البلديات قضية البطالة كأولوية عند مناقشة التوترات المتزايدة المتعلقة بأزمة اللاجئين السوريين. لقد كانت مشكلة البطالة موجودة بالفعل، لكن تدفق اللاجئين السوريين، العديد منهم مستعدون للعمل مقابل مبالغ أدنى، أدى إلى ضغط أكبر على الأردنيين الباحثين عن عمل، وأدى إلى دفع الأجور إلى حدود أدنى.

ذكرت المجموعات المجتمعية وممثلو البلديات المحلية غضباً متزايداً بين الأردنيين تجاه السوريين لاستحواذهم على الوظائف ودفع الأجور لحد أدنى. بالمقابل، يشعر العديد من السوريين أن معاملة قانون العمل لهم غير عادلة، والتي لا توفر لهم حماية أو أمناً كافيين.

هناك عنصر متعلق بالنوع الاجتماعي (الإناث والذكور) لهذه القضية: فقد ذكرت مجموعات مجتمعية عديدة أنه يتم دفع النساء الأردنيات خارج إطار القوى العاملة إذ إن السوريون مستعدون للعمل في ساعات وأوقات مرنة ومقابل أجور أدنى. الأمر الذي يؤدي إلى ضغط كبير على الأسر التي تعتمد على عمل المرأة.

التوترات الناتجة عن المنظمات غير الحكومية العالمية والممارسات غير المراعية للنزاع

هناك توترات متزايدة ناتجة عن تواجد المنظمات غير الحكومية العالمية وممارساتها في العديد من المحافظات التي فيها أعداد كبيرة من اللاجئين. في بعض المناطق أدى هذا إلى مظاهرات واعتصامات للاعتراض على وجود المنظمات غير

استخدام أدوات تحليل النزاع والقيام بتحليل مشترك للنزاع، وذلك لتقوية قدرات البلديات المحلية والمنظمات المجتمعية على تحليل الضغوطات والنزاعات الناشئة، والعمل معاً بشكل مشترك لإيجاد الحلول. تم اختتام التدريب بورشة عمل مدتها نصف يوم جمعت كلاً من الجهات المحلية ومنظمات غير حكومية عالمية وماتحين وممثلين من الحكومة. من أجل البناء على التحليل الذي تم العمل عليه أثناء التدريب، والبدء بتطوير حلول تعالج حاجات كلاً من اللاجئين السوريين ومضيفيهم الأردنيين.

التحديات الناشئة

يرتكز تعداد التحديات التي تواجه الأطراف المحلية على يومان ونصف من النقاشات والمناظرات والتحليل من قبل المنظمات المجتمعية وممثلتي البلديات المحلية. تم تدريب المشاركين على استخدامات أدوات تحليل النزاع المتعددة لدراسة القضايا التي يواجهونها على الأرض، وللبدء بالنظر في استراتيجيات لمعالجة هذه القضايا.

من التحليل، نتراءى صورة لكيفية تأثير وصول السوريين النازحين على المجتمعات المحلية. في بعض الحالات، نتجت بعض التوترات الناشئة من مشكلات كانت تواجهها المجتمعات الأردنية من قبل مثل البطالة ونقص الخدمات العامة والفقر وعدم التنسيق بين الحكومات المحلية والوطنية، والتي أصبحت أسوأ مع إضافة ضغط الأعداد الكبيرة من اللاجئين.

في حالات أخرى، أخذت النزاعات الموجودة سابقاً، مثل النزاع بين سكان معان وقوات الدرك الأردنية، أشكالاً جديدة بسبب الأزمة السورية، ونمو المجموعات السلفية والتكفيرية، وحملات الدرك القاسية باسم محاربة الإرهاب. كما ذكر الأشخاص من هذه المناطق دور الإعلام في إدامة/تقوية إشارات نمطية معينة حول المعانيين، والذي يساهم في تهميشهم.

مع ذلك، تنشأ قضايا أخرى أيضاً، بالذات حول تزايد حضور المنظمات غير الحكومية العالمية والتي تبحث/تعمل على مشاريع تنموية دون استشارة ملائمة للجهات المحلية، وبالتالي خلق توترات جديدة لم تكن موجودة من قبل.

أكثر القضايا تردداً (قضايا موجودة سابقاً وجديدة) والتي تم ذكرها في جميع المحافظات كانت كالتالي:

الضغط على الموارد والخدمات الحكومية

"في المفرق، كان التعداد السكاني قبل الأزمة السورية 70,000. الآن، يصل التعداد إلى 130,000. أدى ذلك إلى

التمويل أو الموافقة على هذا القرار حتى الآن". ممثل من بلدية المفرق

يؤثر ذلك بدوره على العلاقات والتوقعات بين المجتمعات والبلديات. بالنسبة للكثيرين في المجتمع، فإن دور البلديات غير واضح مما يؤدي إلى نزاعات بسبب توقعات غير واقعية من البلديات بما يمكنها أو لايمكنها تحقيقه. لقد تم توفير دعم ومساعدات لا تذكر، أو لم يتم توفير أي دعم على الإطلاق لتقوية القدرات المؤسسية المحلية، وبالذات قدرات البلديات في المناطق التي تستقبل أعداداً كبيرة من اللاجئين.

تم تحديد تحديات الحوكمة هذه بأنها تؤثر على طريقة عمل المنظمات غير الحكومية العالمية والجهات المانحة.

"إننا مجلس منتخب ومع ذلك فإننا آخر من يعلم عن كل شيء. لا يتم إشراكنا في تحليل الاحتياجات أو صنع القرار في المشاريع، وليست لدينا صلاحيات للتنفيذ دون الموافقة من الحكومة المركزية. تذهب العديد من المنظمات غير الحكومية العالمية والجهات المانحة مباشرة إلى الوزارات متجاوزة البلديات التي يتم تهيمشها. إذا كنت ممثلة أنثى للبلدية كما أنا الآن، فإنه غالباً ما يتضاعف التهميش". ممثلة من بلدية الزرقاء

تطوير الاستجابات

في هذه المرحلة، تم تحديد بعض الردود المبكرة حول كيفية معالجة بعض قضايا النزاع المحددة. تتعلق واحدة من القضايا الرئيسية المتشعبة بالحاجة لمبادئ توجيهية واضحة وتنسيق أفضل من قبل الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية العالمية والحكومة الوطنية مع البلديات المحلية.

"يجب تغيير سياسات العمل الحالية والنهج المتعلق بالتدريب المهني، وعلى كبار وقادة المجتمع دعم هذه التغييرات للتشجيع على قوى عمل أردنية أكثر إنتاجية واقتصاد أقوى". موظف في منظمة مجتمعية في المفرق

حول موضوع السكن، فإن قضية ارتفاع كلفة الشقق هي جزئياً قضية استغلال مالكي العقارات للاجئين الواصلين إلى المنطقة، والناتجة عن عدم وضوح عمليات ومنهجيات استئجار السكن. لقد تم الإقرار بأنه من الضروري توفير معلومات أفضل للسوريين الواصلين إلى الأردن لتجنب استغلالهم. بالإضافة إلى ذلك، يجب التركيز على بناء قوة ومرونة المجتمع ككل، بما يتضمن الاستثمار في بنية تحتية أقوى للأردنيين والسوريين معاً، بدلاً من تركيز الردود على اللاجئين السوريين.

كما كان من الواضح أن الأطراف المحلية قد قامت بالفعل بتطوير مبادرات لمعالجة القضايا، إلا أنه هناك قلق حول الأثر

الحكومية العالمية. تتمثل المشكلات الأساسية التي حددتها البلديات والمنظمات المجتمعية بانعدام الشفافية حول كيفية تطوير البرامج وتقييم الاحتياجات، بالإضافة إلى عدم تواصل المنظمات غير الحكومية العالمية مع الأطراف المحلية. على سبيل المثال، في المفرق، ذكر ممثلون من المجتمع قيام واحدة من المنظمات غير الحكومية العالمية ببناء منتزه، الأمر الذي ساهم في التوترات بين السوريين والأردنيين إذ ظن العديد من أفراد المجتمع أن المنتزه مخصص للسوريين وبالتالي لم يستخدمه الأردنيون الذين شعروا بالامتناع من التفرقة.

يساهم ذلك بحس من عدم المساءلة، ووجهة نظر عامة للبلديات بأن المنظمات غير الحكومية العالمية تتجاوز منظومات وآليات الحوكمة الديمقراطية على المستوى المحلي.

تتمثل آثار ذلك في جهتين. على مستوى تنفيذ البرامج، تشعر الأطراف المحلية بأن انعدام المشاركة من قبل المنظمات غير الحكومية العالمية يساهم في برمجة غير مستدامة لا تركز على حاجات المجتمع الحقيقية. تشكل المجتمعات والمحافظات في عملية المنظمات غير الحكومية العالمية المتبعة في اختيار المشروعات والمساعدات المقدمة ولا تراها كخيارات مستدامة. فهم يرون أن دور البلديات دور أساسي في استدامة المشاريع، ولذا يجب مشاركتها من البداية في التصميم والتنفيذ.

الأثر الثاني هو أن عدم المساءلة يؤدي إلى تحدي آليات الحوكمة الموجودة بالفعل، ويساهم في توترات بين المجتمعات وبلدياتهم المنتخبة، والتي تواجه غالباً غضب المجتمعات التي تشعر باستقصائها من مشروعات المنظمات غير الحكومية العالمية.

تحديات الحوكمة القائمة

عبر جهات القضايا الثلاث التي تم تحديدها سلفاً، تم إدراك أن تحديات الحوكمة القائمة والموجودة سابقاً أدت إلى تفاقم آثار تزايد التعداد السكاني. تم تحديد العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية كواحدة من القضايا التي تستدعي الاهتمام بشكل خاص. كما ذكرت الأطراف المحلية أن المحسوبة وعدم التواصل والفساد هي قضايا تستدعي الاهتمام. كما عبرت البلديات عن شعورها بأنه إذا تم تنفيذ خطط تهدف إلى اللامركزية بشكل أكبر، فإنه سيكون لديها سيطرة أكبر على الموارد، وبالتالي قدرة أفضل للاستجابة بشكل أكثر فعالية للقضايا المحلية الناشئة.

"إن العلاقة بين وزارات الحكومة المركزية والبلديات المحلية تمثل عقبة للاستجابة الفعالة. فمثلاً، اقترحت البلدية شراء حاقلات جمع النفايات منذ شهور عديدة لكن الوزارة لم توفر

الكرك

- التوتر بين مصنع الإسمنت والمجتمعات
- عنف الانتخابات
- النزاع القبلي وعنف الجامعات

بعد تحديد النزاعات الرئيسية، طُلب من كل محافظة اختيار **مشكلة واحدة** لتحليلها بعمق أكبر. استخدم المشاركون أشجار النزاع للقيام بذلك، يضم الملحق نسخاً عن هذه الأشجار.

في اليوم الثالث، قامت كل من المنظمات غير الحكومية العالمية والمانحون وممثلو الحكومة بالانضمام إلى المشاركين. تم تقسيم جميع أصحاب المصلحة إلى أربع مجموعات رئيسية وبدؤوا بتحديد حلول لمعالجة النزاعات الرئيسية على المستوى المجتمعي.

المجموعة 1: البطالة وسوق العمل

ناقشت المجموعة الأولى التنافس بين الأردنيين والسوريين على فرص العمل. من وجهة نظر العديد من الأردنيين، فإن السوريين أكثر مهارة، رياديون، ومستعدون للعمل بأجور أقل. لقد كان رأي كلا ممثلي البلديات والمنظمات المجتمعية أن هناك الكثير الذي يمكن أن يتعلمه الأردنيون من السوريين، واقترحوا إنشاء مشاريع أكثر تمكن الأردنيين والسوريين من العمل معاً، وبالأخص حول الزراعة وإنتاج الغذاء. كما يمكن للسوريين دعم قطاعات اصناعات الكبيرة ومشاريع البنية التحتية مما يساهم في النمو الاقتصادي. أقر المشاركون أنه على المدى الطويل، لا يمكن أن يستبعد أو يمنع السوريين من العمل من ناحية إقتصادية أو إنسانية، وأنه هنا حاجة للتخطيط لضمان مساهمة العمالة السورية في النمو الاقتصادي وتنمية وتطور الدولة دون تهديد العمالة الأردنية.

في الوقت نفسه، يجب عمل المزيد لحماية العمال الأردنيين، وبالأخص للرد على عمل اللاجئين السوريين غير القانوني مقابل أجور أقل، وبالتالي دفع الأجور لحد أدنى. بالنظر إلى ما يعد قضايا العمالة المباشرة، فقد خسرت المجتمعات الأردنية في الشمال التي كانت تعتمد على التجارة بين الحدود مصدر رزقها، وبالتالي يجب اعتبارها عند سن السياسات ووضع البرامج.

وضعت المجموعة سلسلة من بيانات رؤية لمعالجة المشاكل الناشئة، والتي يتم ذكرها هنا.

رؤية: تحسين فرص العمل المهني وزيادة القدرة التنافسية والفرص لقوى العمل الأردنية

الأوسع لهذه المبادرات واستدامتها وأن ذلك غير مضمون دون دعم عالمي.

في اليوم الثاني تم تقسيم المجموعة بناءً على المحافظات لإعطاء المنظمات المجتمعية المحلية فرصة العمل مع ممثلي المحافظات التي يعملون فيها بشكل أوثق، وذلك لتعميق تحليلهم لأهم القضايا الناشئة في محافظاتهم. بعد مناقشة موجزة، طُلب من المجموعة تحديد 2-3 نزاعات رئيسية في محافظتهم وتطوير تحليل معمق لهذه النزاعات. قامت المحافظات بتحديد القضايا التالية على أنها الأولويات الثلاث الأهم:

عمان

- العنف الأسري
- انعدام العدالة الاقتصادية
- النزاع بين المواطنين والحكومة

معان

- النزاع بين المواطنين وقوات الدرك
- النزاع بين البائعين في الشوارع والبلديات
- النزاع الناتج من مطبات السرعة العابثة في الشوارع

الزرقاء

- الصحة والمياه، الصرف الصحي والنظافة
- وعي المواطنين بالعتناء بمدينتهم
- توفير المساحات الآمنة للأطفال

المفرق

- البطالة والتوتر بين الأردنيين والسوريين حول فرص العمل
- النزاع بين المنظمات غير الحكومية العالمية والبلديات/ المجتمعات
- نزاعات الموارد (بالذات شح المياه وارتفاع كلفة الإيجارات)

إربد

- المشاكل الصحية (بما يشمل تراكم النفايات في الشوارع، نقص الدواء والخدمات الصحية، انتشار الأمراض)
- البطالة والتوتر بين الأردنيين والسوريين حول فرص العمل
- الزواج المبكر والطلاق

غالباً ما تكون النتيجة برامج غير مستدامة، وتوترات عندما تشعر بعض المجتمعات والأحياء باستبعادها من المشاريع. ومن ثم تُشعر هذه التوترات في مكاتب البلديات عندما تشكو المجتمعات من المحاباة. مما يزيد الوضع سوءاً مركزية القرارات في الوزارات، بمعنى أن البلديات غالباً ما تجد نفسها مقيدة على المستوى المحلي، غير قادرة على تنفيذ المشاريع دون موافقة مركزية، ولا تجد التمويل اللازم على المستوى المحلي بالطريقة التي يجدونها أكثر فعالية.

بالإضافة إلى ذلك، ذكر بعض ممثلي البلديات ظهور ما سموه بـ"القطاع الإنساني" والتي تسهل الفساد على المستويين المحلي والوطني. فعلى سبيل المثال، زاد عدد المنظمات المجتمعية في المفرق من 200 في 2011 إلى ما يزيد عن 400 في 2014 إذ يسعى العديد من الأشخاص للانتفاع من أزمة اللاجئين. هناك حاجة لآليات تنسيق مع أطراف الحوكمة المحلية أكثر وضوحاً لتحديد الأطراف الفاعلة الموثوقة ولمعالجة تحديات الكامنة للبنية التحتية والتنمية. بينما ذكرت المنظمات غير الحكومية العالمية أنها تنسق مع المحافظ في البلديات، ذكر أنه غالباً ما لا يكون المحافظ على نفس درجة الوعي والعلم بالقضايا على المستوى المحلي كالبلديات، في حين تكون البلديات – التي يتم انتخابها ديمقراطياً وبالتالي تتحمل المسؤولية تجاه دوائرها الانتخابية – على علم أكبر بحاجات وقضايا المجتمع.

من جهتها، بينت المنظمات غير الحكومية العالمية رغبتها بتقوية العلاقات مع البلديات، لكنها اعترفت أن هذا ليس الأولوية حتى الآن. كما بينت المنظمات غير الحكومية العالمية أن كل منها يتخصص في مجال معين، وبالتالي يجب أن تأخذ عملية تقييم الاحتياجات ذلك بعين الاعتبار. اتفق الكثيرون على إمكانية الوصول إلى حل وسط لتحسين التواصل مع البلديات، مع متابعة اعتبار أن أولويات المحافظات مختلفة عن بعضها ولذا ليس هناك حل واحد يناسب الجميع. كما وضحت المنظمات غير الحكومية العالمية بأنها باعتبارها جهات خارجية، فإنها غالباً لا تعلم من الشخص/الجهة المحورية/الأساسية في البلديات – وأنه لو كانت هذه المعلومات أكثر وضوحاً فإنها ستتمكن من التواصل والتنسيق بشكل أفضل. اتفق الطرفان أن الحرص على وضوح وتوافر معلومات ومستندات الاتصال على صفحة الانترنت الخاصة بكل بلدية سيساعد المنظمات غير الحكومية العالمية في استشاراتها.

رؤية: تحسين التنسيق والاستشارة والتواصل بين المنظمات غير الحكومية العالمية والبلديات لتقييم الاحتياجات، وتحديد الأولويات، والاستجابة الفعالة للاجئين السوريين والمجتمعات الأردنية.

الإجراءات المحلية للتغيير	
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة وعي المواطنين بقيمة العمل المهني • تحديد أفضل للفجوات والنقص الموجود في أسواق العمل المحلية • ترويج بيانات عمل مرحبة بالإناث • ترويج حوار مجتمعي حول التسامح بين المجتمعات المختلفة • ترويج عدد أكبر من المشروعات التي تجمع الأردنيين والسوريين للعمل معاً على برامج التنمية المحلية. 	
الإجراءات الوطنية للتغيير	
<ul style="list-style-type: none"> • زيادة الأجور، وحماية العاملين، وتطبيق حدود الأجر الأدنى للأردنيين والسوريين على حد سواء. • تطوير السياسات لدعم فرص عمل أكثر للنساء. • المشاريع المشتركة مع السوريين (بالأخص حول التنمية المهنية حتى يتشارك الأردنيون والسوريون بالدروس المستفادة ودعم بعضهم البعض). • حوافز ضريبية للريادة والأعمال الصغيرة. • تحسين التدريب المتوافق مع فجوات سوق العمل. • تطوير الموارد الطبيعية والاستثمار في البنية التحتية. • السماح برخص العمل للسوريين لتفادي دفع الأجور لحد أدنى عن طريق العمل غير القانوني ولدعم النمو الاقتصادي. 	
الإجراءات العالمية للتغيير	
<ul style="list-style-type: none"> • تمويل المشاريع المشتركة بين الأردنيين والسوريين. • دعم إصلاح مؤسسات التدريب، والتمويل الصغير وحوافز الأعمال. 	

المجموعة 2: التوتر بين المنظمات غير الحكومية العالمية والمجتمعات المحلية

تمحورت القضايا الرئيسية التي حددتها المجموعة 2 التي ركزت على التوتر بين المنظمات غير الحكومية العالمية والمجتمعات المحلية حول الإجراءات البطيئة وقلة التواصل بين البلديات والمنظمات غير الحكومية العالمية والجهات المانحة. لدى البلديات بنية تحتية محدودة، ومع تزايد الضغط على الخدمات هناك نزاع متزايد. نظرياً، تتواصل البلديات مع الحكومة وتخبرها بالاحتياجات، والتي بدورها تنسق مع المنظمات غير الحكومية العالمية للاستجابة. لكن البلديات مستبعدة من هذه الحلقة من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية العالمية. من جهة تقييم الاحتياجات، ذكرت البلديات أنه لا تتم مشاركتها في عملية تقييم الاحتياجات، بالرغم من أن لديها معظم البيانات التي تعمل المنظمات غير الحكومية العالمية لجمعها. من منظور البلديات، فإنها ترى أن المنظمات غير الحكومية العالمية تأتي إلى المجتمعات، وتقوم بعملية تقييم الاحتياجات الخاصة بها دون استشارة السلطات المحلية، ومن ثم تعود أحياناً (ليس دائماً) لتنفيذ البرامج التي تختارها بنفسها.

يفكرون بالزواج وعائلاتهم الممتدة.
الإجراءات الوطنية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • على المناهج في المدارس والجامعات أن تتضمن تعليماً حول الزواج وحقوق وواجبات الرجال والنساء في الزواج. • على الإعلام أن يلعب دوراً في التعليم من خلال الإذاعة (الراديو) والمجلات والمنشورات الخ . • تشجيع شبكات المجتمع المدني الوطنية لمعالجة هذه القضية. • إصدار قوانين تمنع الزواج المبكر.
الإجراءات العالمية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • دعم المشاريع والتدريب حول قضايا الجنسين المتعلقة بالزواج.

المجموعة 4: إيصال الخدمات

حتى تتمكن من معالجة قضية كبيرة ومعقدة كقضية "إيصال الخدمات"، قررت المجموعة أن تركز على مشكلة جمع النفايات والتخلص منها وتراكمها كي تتمكن من إنتاج ردود أكثر دقة وتحديداً. كما هو الحال في العديد من مشاكل إيصال الخدمات الأخرى، فإن هذه القضايا سبقت وصول اللاجئين السوريين إلا أنها أصبحت أسوأ بنمو التعداد السكاني الناتج من النزوح.

تشابهت العديد من الأسباب الكامنة التي تم ذكرها مع تلك المذكورة في المجموعات الأخرى، وبالأخص تلك المتعلقة بالتنسيق بين الحكومة المركزية والمحلية، وقلة المساءلة والتواصل من جانب المنظمات غير الحكومية العالمية. من وجهة نظر الأطراف المحلية، فإن الموارد المتوفرة لا تتناسب مع الاحتياجات الفعلية في الوقت الحالي، وهم يعانون في تحديد نقاط الاتصال الرئيسية/الأشخاص المسؤولين في الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية العالمية والحكومة المركزية الذين يتمكنون من الاستجابة لهذه الاحتياجات. كان هناك اتفاق من وجود تحد من ناحية المعلومات: لم تكن البلديات والمنظمات غير الحكومية على علم بطريقة التقديم للحصول على منح. يتفاقم هذه لأن أموال الجهات المانحة تعطى للوزارات على المستوى الوطني لذا فإن (1) الأطراف المحلية لا تعلم بهذه المنح، و(2) الأطراف المحلية لا تستطيع استخدام هذه المنح لعدم وجود نظام شفافية يسمح لهم بطلب هذه المنح أو يلزم للوزارات بالإفصاح عن جهات الانفاق، و (3) في حال توزيع المنح، المحافظات الكبرى هي التي تنتفع منها.

بالإضافة إلى هذا، حدد المشاركون أيضاً نقصاً في القوى العاملة المحلية، تحديداً حول التدريب، الأمر الذي يساهم في عدم قدرتهم على توسيع إيصال الخدمات. كما تواجه العديد من

الإجراءات المحلية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • عمليات تقييم احتياجات وردود واستجابات منسقة على المستوى المحلي لمعالجة قضايا البنية التحتية وإيصال الخدمات الكامنة. • على البلديات تحديث صفحاتها الإلكترونية ب: (1) تقارير تقييم الاحتياجات؛ (2) قائمة بالمنظمات المجتمعية المحلية الموثوقة في منطقتها؛ (3) معلومات اتصال مفصلة لتحديد نقطة الاتصال الرئيسية للمنظمات غير الحكومية العالمية في البلدية. • على البلديات تقوية قنوات الاتصال مع المجتمعين السوري والأردني الأوسع في مناطقها للسماح بتواصل سريع حول الاحتياجات.
الإجراءات الوطنية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • تعديل قوانين البلديات – تحسين الإجراءات في الوزارة للسماح بردود واستجابات أسرع للبلديات وتطبيق اللامركزية. • تحسين الشفافية على المستوى الوطني للسماح للبلديات والمنظمات المجتمعية بمتابعة ورصد كيفية ووجهة الإنفاق.
الإجراءات العالمية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • على المنظمات غير الحكومية العالمية استشارة البلديات في تقييم الاحتياجات والردود. • على الجهات المانحة اشتراط تواصل أفضل مع آليات الحكمة المحلية.

المجموعة 3: العنف الأسري

بناءً على التحليل التي تم تنفيذه في اليوم السابق، حددت المجموعة بعضاً من الأسباب الجذرية الأساسية للعنف الأسري في الأردن. السبب الأساسي الأول الذي تم مناقشته هو وجود أفكار معينة حول الزواج، والنقص في المعرفة بالحقوق والمسؤوليات المتعلقة بالزواج. وضحت المجموعات المجتمعية أن هذا غالباً ما يتعدى الزوج والزوجة ليشمل الدور الكبير الذي تلعبه العائلة الممتدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المعايير والقيم المجتمعية السائدة المتعلقة بالرجل والمرأة تستمر بتسهيل وتبرير العنف الأسري. أخيراً، تم تحديد البطالة والوضع الاقتصادي الأوسع كأسباب جذرية للعنف الأسري. في حين يعاني أرباب الأسر بشكل متزايد لتزويد أفراد أسرهم بالحاجات الأساسية بسبب قلة العمالة وتزايد الأسعار، يؤدي التوتر أحياناً لزيادة في حالات وحوادث العنف الأسري والمنزلي. النساء السوريات عرضة لهذا بشكل خاص إذ تجبر العديد منهن على الزواج بسبب عرضتهن الاقتصادية والاجتماعية.

رؤية: تعزيز وتشجيع ثقافة أكثر إيجابية حول الزواج في المجتمع

الإجراءات المحلية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • جلسات لرفع الوعي مخصصة للأشخاص الذين

الحفلات والأعراس الأردنية لتعزيز علاقات أفضل". موظف في منظمة مجتمعية في إربد

كان لدى الحاضرين شعور أن ورشة العمل وفرت فرصة لأصحاب الشأن/ المصلحة المختلفين لمقابلة بعضهم ومناقشة التحديات حول تنسيق الردود والاستجابات، إلا أن هذا لا يمكن أن يحصل مرة واحدة فقط. باعتبار الضغط الناتج عن اللاجئين السوريين على الاقتصاد والموارد الأردنية، يجب العمل بشكل أكبر لضمان اجتماع أصحاب الشأن/ المصلحة على المستويات المحلية والوطنية والعالمية بشكل دوري، وذلك لتشارك وجهات النظر حول تحسين الردود والاستجابات، وتعزيز المساءلة بين المانحين والحكومات والأطراف المحلية بشكل أكبر.

ستقوم سيفورلد (Saferworld) و (Conciliation Resources) بعقد ورشات عمل مشابهة في كل من لبنان وتركيا في نهاية عام 2014 وبدارية عام 2015.

"قدرات محلية لتحقيق السلام" هو مشروع عالمي تتولاه كل من سيفورلد (Saferworld) و (Conciliation Resources) بتمويل من الاتحاد الأوروبي تحت "أدوات للاستقرار". يتضمن المشروع العمل مع الأطراف المحلية لتحسين فاعلية التحليل المحلي، والتحذير المبكر، والعمل المبكر في 32 دولة حول العالم. تشكل ورشة العمل هذه جزءاً من "المحور الإقليمي" المركز على سوريا والذي يعمل لتقوية القدرات المحلية للاستجابة لتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ولبنان وتركيا. سيتم عقد ورشة عمل مشابهة في بيروت في أيلول 2014، وفي اسطنبول في شباط 2015.



تم إنشاء هذه الوثيقة بمساعدة مالية من الاتحاد الأوروبي. محتويات هذه الوثيقة هي مسؤولية منظمة سيفورلد، منظمة (Conciliation Resources)، مؤسسة الإغاثة الإنسانية ومركز هوية، ولا يمكن تحت أي ظرف من الظروف اعتباره كموقف الاتحاد الأوروبي.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بسليم حداد، مستشار النزاعات، في سيفورلد Saferworld، على العنوان shaddad@saferworld.org.uk

ذهبية يوسف، محررة ومحللة لبناء السلام، Conciliation Resources، على العنوان zyousuf@c-r.org

المجتمعات نقصاً في المعدات وتعاني من استخدام بنية تحتية ومعدات قديمة وبحاجة للاستبدال. بالإضافة إلى ذلك، يجب العمل على رفع الوعي بالمعدات الصحية المتعلقة بالاختلافات الثقافية التي تم تحديدها، وهناك حاجة لسياسات أفضل لتصنيف إجراءات النفايات والتدوير.

رؤية: تعزيز إيصال للخدمات أكثر فاعلية للتناسب مع زيادة حجم السكان

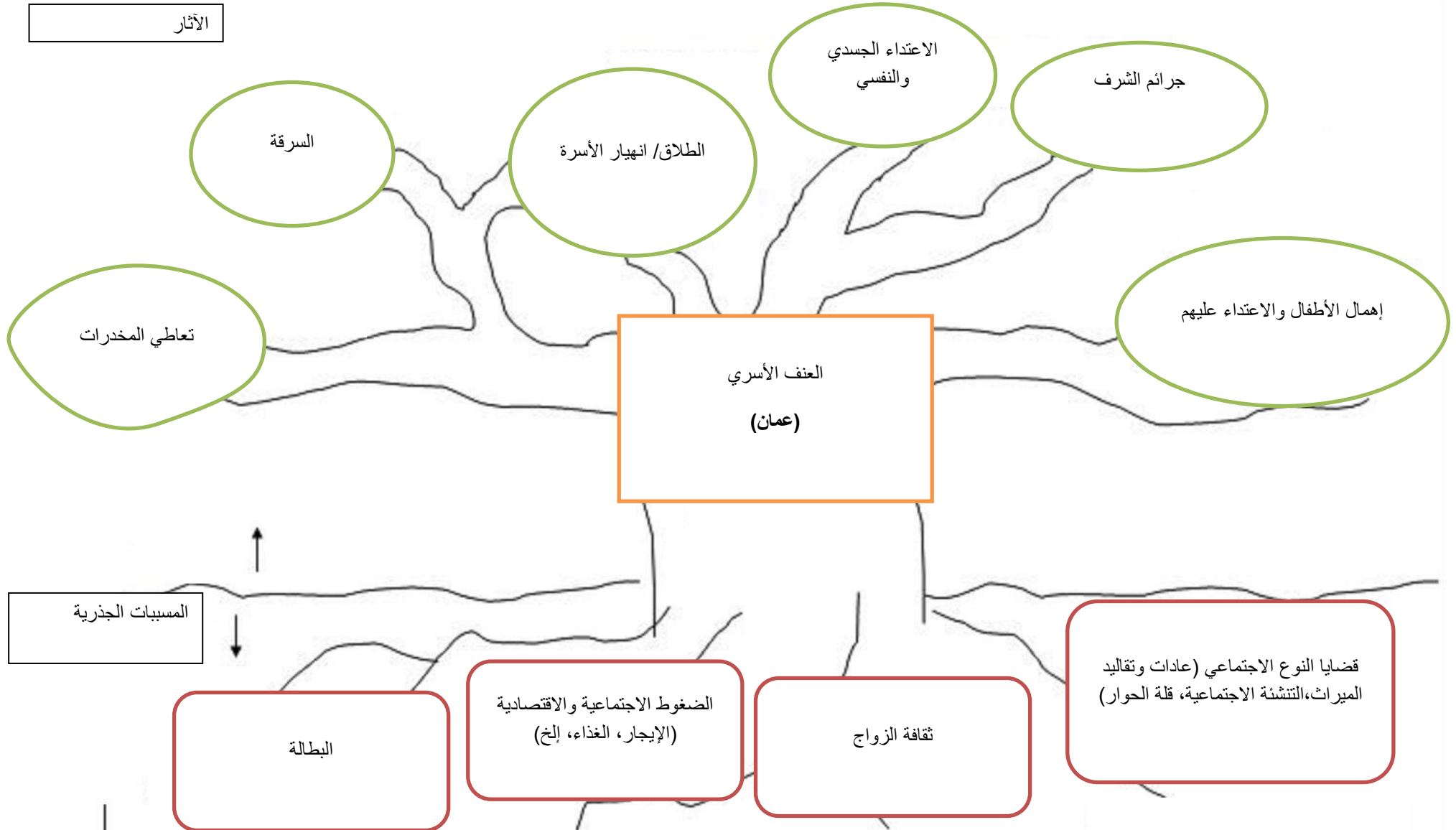
الإجراءات المحلية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • على البلديات دعم تشكيل لجان محلية لإشراك المجتمعات في إيجاد حلول للمشاكل الموجودة. • إشراك البلديات المحلية في تخصيص المعونات التنموية والإنسانية والمساعدات بناءً على الاحتياجات. • تطبيق معايير لتشجيع استقلالية مالية أكبر للبلديات.
الإجراءات الوطنية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • تفعيل اللامركزية لضمان استجابات أسرع للبلديات، وبالأخص باعتبار العلاقة بين وزارة شؤون البلديات والبلديات المحلية. • تقوية التنسيق بين الوزارات المختلفة مثل وزارة الشؤون البلدية، والصحة، والعمل، والمياه والري، لضمان تنفيذ أكثر تماسكاً وأقل فوضوية على المستوى المحلي.
الإجراءات العالمية للتغيير
<ul style="list-style-type: none"> • على المانحين توفير المنح للبلديات مباشرة على شكل آليات معونة بدلاً من التمويل المباشر. • دعم التدريب المهني لخلق قوى عاملة مؤهلة وأكثر تنوعاً. • تشجيع الشفافية بشكل أكبر من خلال وضع شروط للتمويل الممنوح للحكومة المركزية بحيث يجعل هناك ضرورة لاستشارة البلديات المحلية، إذ أنهم في موقع أفضل لتحديد الحاجات المحلية وقادرون على رصد ومتابعة كيفية إنفاق التمويل الممنوح على المستوى الوطني. • على المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة توفير معلومات أفضل للبلديات والمجتمع المحلي حول آليات الحصول والتقديم لطلب المنح والتمويل.

التغذية الراجعة والخطوات التالية

"هناك بعض التفاؤل. لقد أنشأت مؤسستنا مركزاً صحياً في إربد. هناك إثنا عشر عيادة لخدمة 300 - 400 مريض في اليوم، تستقبل السوريين والأردنيين. لقد أنشأنا أيضاً مجلساً مجتمعياً يضم قادة العشائر الأردنيين وبعض السوريين بهدف تشجيع التماسك المجتمعي. إننا نقوم بأنشطة كتوجيه دعوات

الملحق: تحليل شجرة النزاع لكل محافظة

الآثار



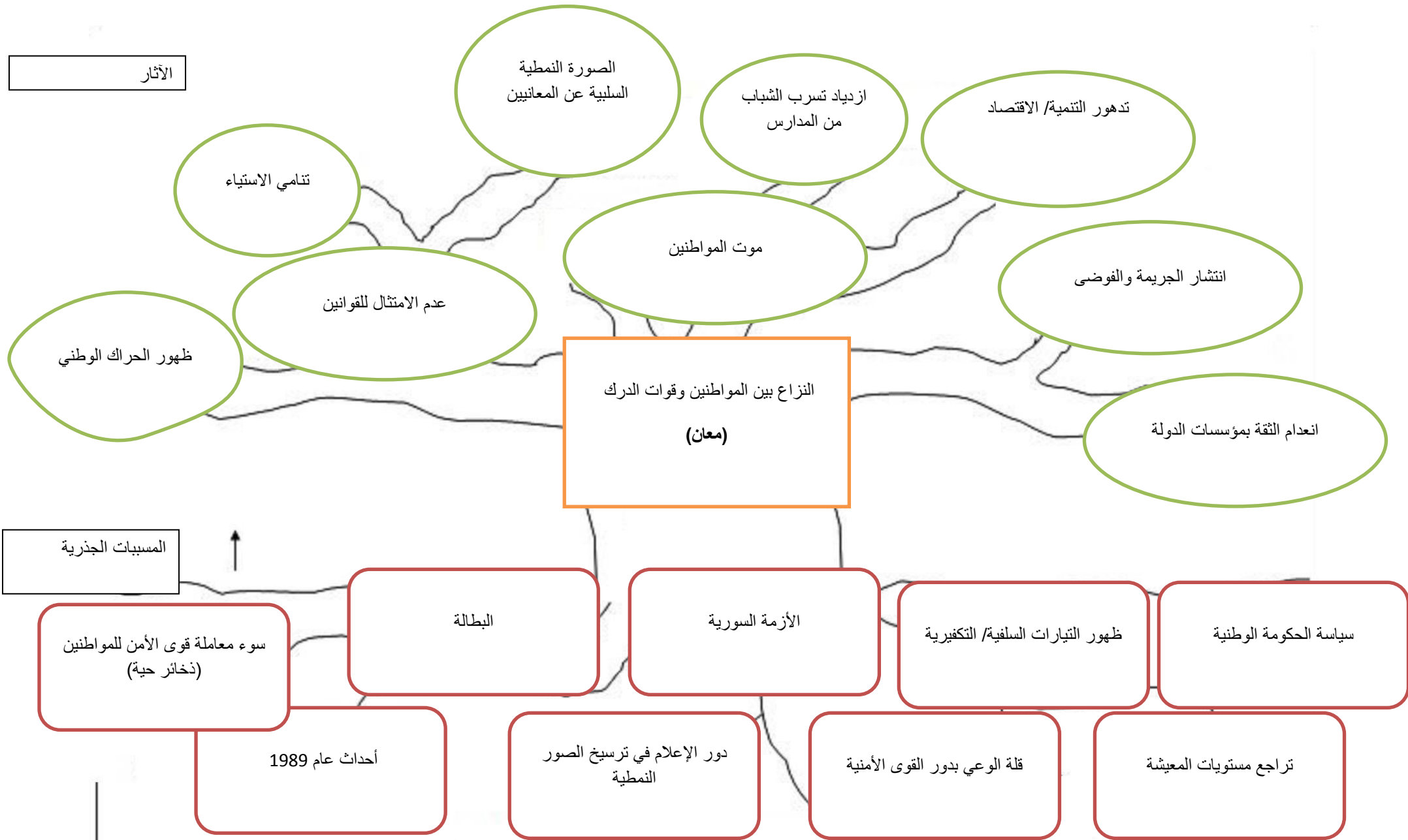
المسببات الجذرية

البطالة

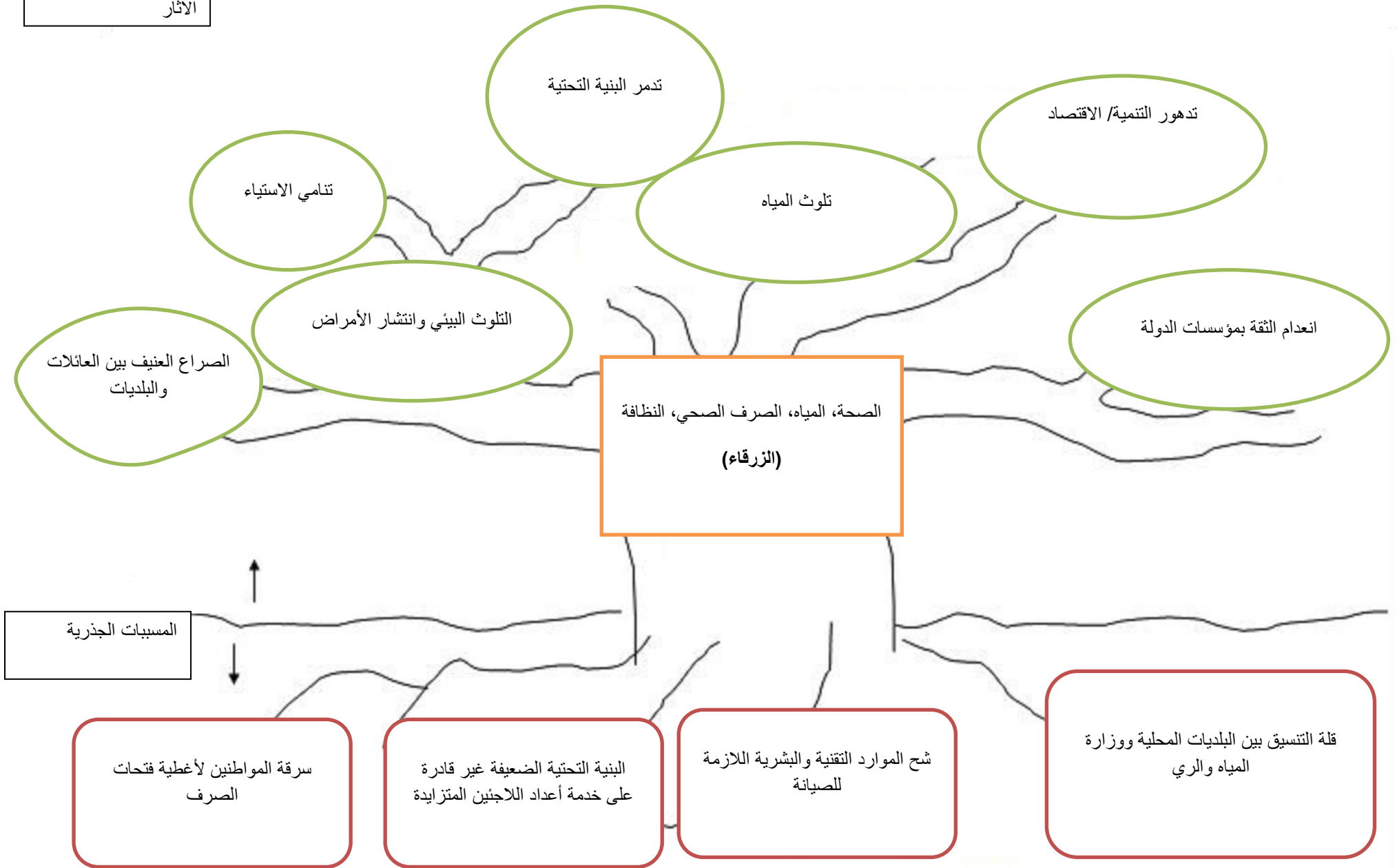
الضغوط الاجتماعية والاقتصادية
(الإيجار، الغذاء، إلخ)

ثقافة الزواج

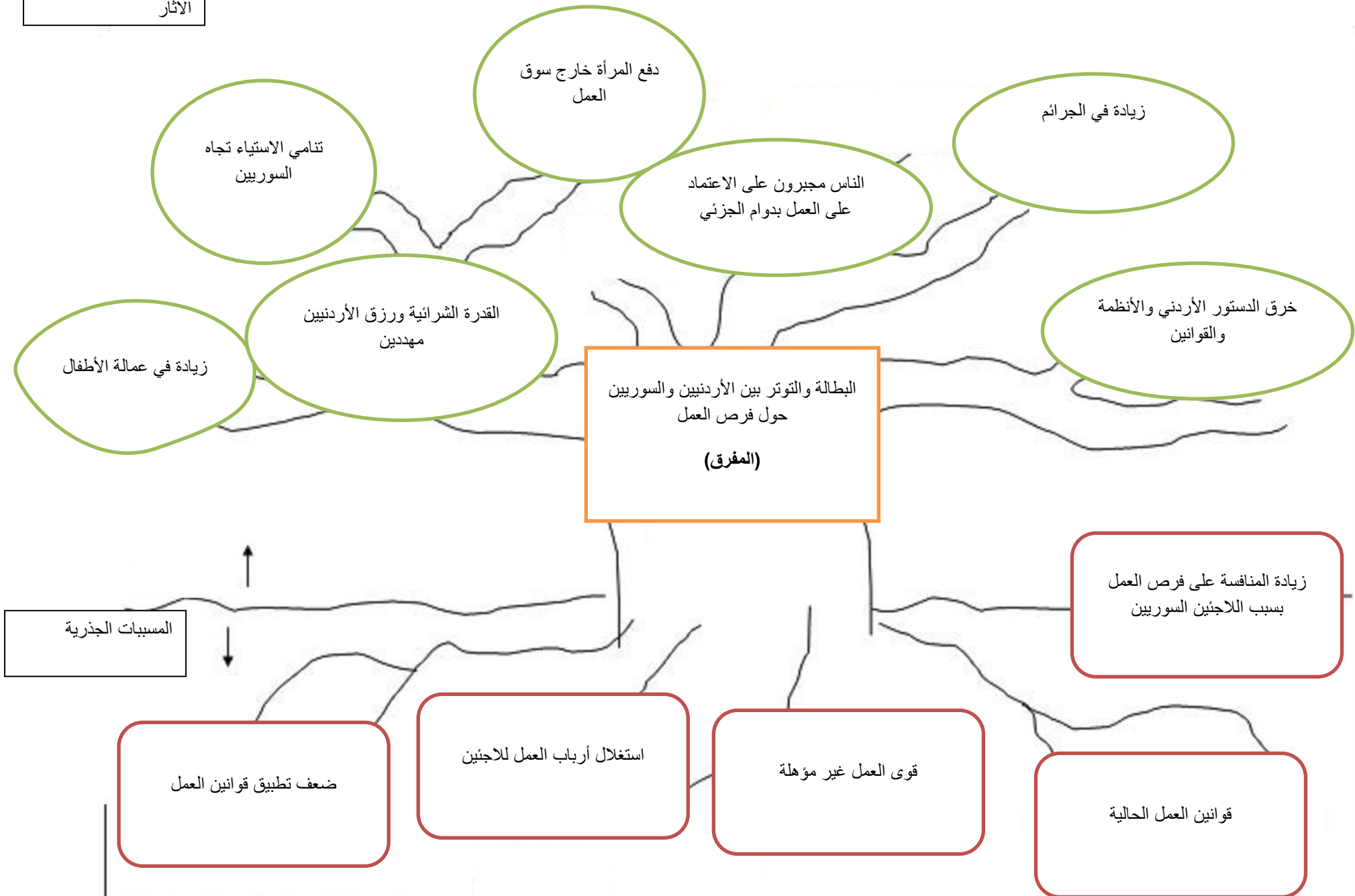
قضايا النوع الاجتماعي (عادات وتقاليد
الميراث، التنشئة الاجتماعية، قلة الحوار)



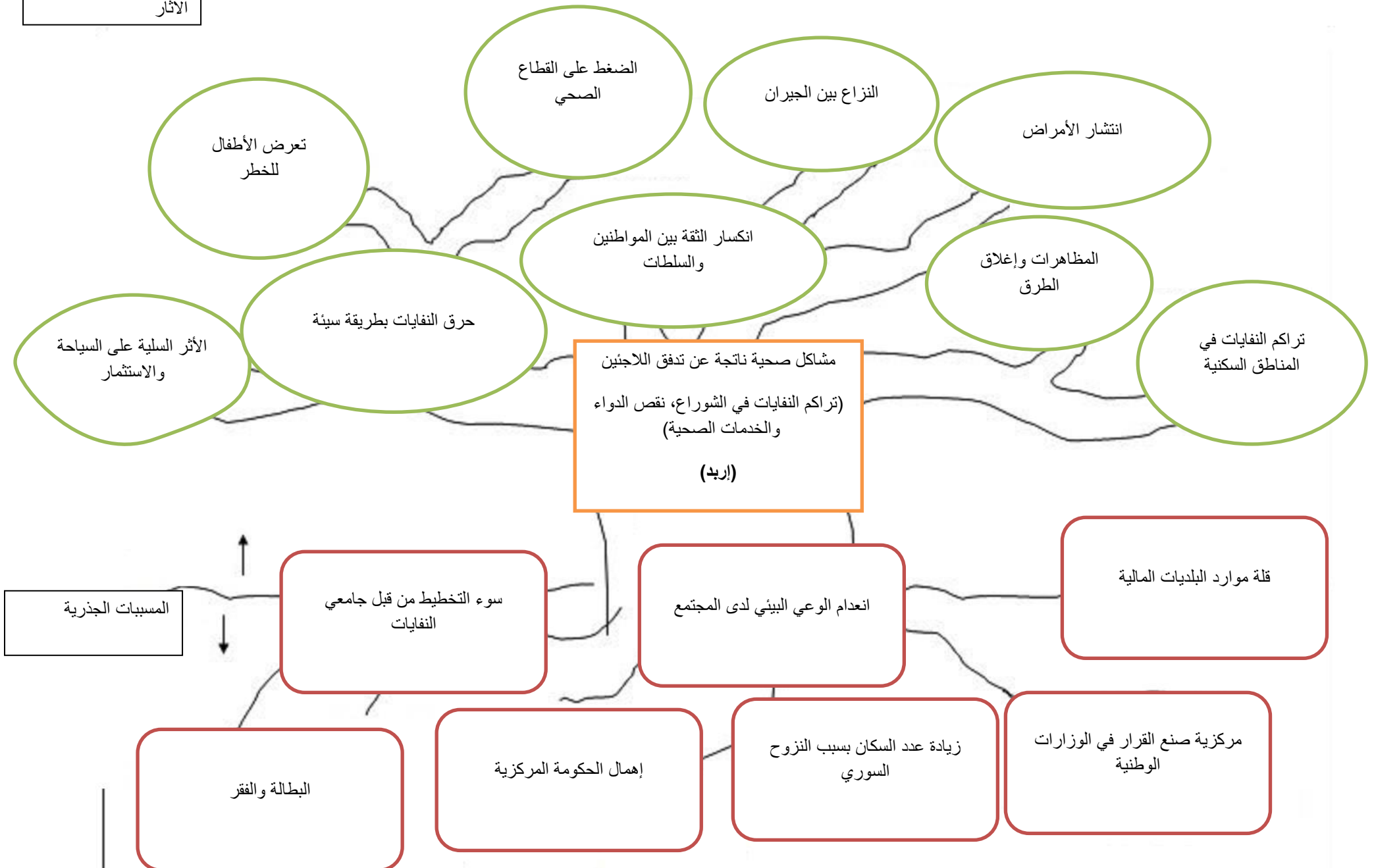
الأثار



الآثار



الآثار



الأثار

